



موقف الألوسي من مسألة تحريف القرآن الكريم

حسين فاضل نعيم الحسيني

أ.م.د. ضحى علي حسين

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)

Al-Alusi's Position on the Issue of the Distortion of the Holy Quran

Hussein Fadel Naim Al-Husseini

Assistant Professor Duha Ali Hussein

Imam Al-Kadhim College (peace be upon him)

Summary

The Holy Quran is the primary source for deriving Islamic rulings for our jurists. They refer to the Quran to derive and extract Islamic rulings. Therefore, this Holy Quran is the Quran revealed by God Almighty, and it is the Quran that our Imams (peace be upon them) have paid attention to. They cite its verses, adhere to its verses, and use them as evidence in their various statements. This is what we find in their narrations transmitted in the authentic hadith books. However, despite all of this, we see the interpreter Shihab al-Din al-Alusi pooling his energies to attribute the claim that the Holy Quran was distorted to the Twelver Shiites. He used evidence that revolved outside the realm of science and logic, and he was unable to prove his claim in his interpretation (Min Ruh al-Ma'ani). From this standpoint, he endeavored with all his might to accuse the Imamis of distortion.

المخلص

القران الكريم هو المصدر الأول لاستنباط الاحكام الشرعية عند فقهاءنا، يرجعون الى القران في استنباط الاحكام الشرعية واستخراجها. اذن، هذا القران الكريم هو القران الكريم الذي انزله الله سبحانه وتعالى، وهو الذي اهتم به ائمتنا عليهم السلام، ويستشهدون باتاتته، ويتمسكون باتاتته، ويستدلون بها في اقوالهم المختلفة، وهذا ما نجده في رواياتهم المنقولة في كتب الحديث المعتمدة. ولكن مع كل ذلك نرى المفسر شهاب الدين الألوسي، جمع وجه طاقاته لينسب القول بتحريف القران الكريم للشيعه الاثني عشرية. بأدلة تدور خارج مدار العلم والمنطق ولم يستطع اثبات ادعاه في تفسيره (من روح المعاني) ومن هذا المنطلق سعى بكل مجهوده حتى يتهم الامامية بالتحريف.

المقدمة :-

احدى المسائل الهامة التي كانت تطرح منذ زمن بعيد وربما طرحت بعد استشهاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم هي مسألة تحريف او عدم تحريف القران الكريم، بان هل القران الكريم الذي بين أيدينا هو محرف ام انه وصل الينا وهو محفوظ من أي نوع من أنواع التحريف، فاغلب علماء الفريقين (الامامية - الاشاعرة) وكبار الباحثين في مجال العلوم القرآنية، يصرحون بعدم تحريف القران الكريم بأدلة متقنة، سواء كانت ادلة عقلية او عقلية. ولاريب ولا خلاف في ان القران الكريم الموجود الان بين ايدي المسلمين هو كلام الله تعالى المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهو المعجزة الخالدة له، وهو الذي أوصى امته بالرجوع اليه، والتحاكم اليه، وهذا ما افادته حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين بالتمسك به. وان الائمة عليهم السلام اهتموا بهذا القران بأنواع الاهتمامات، فأمر المؤمنين اول من جمع القران، والائمة من بعده كلهم كانوا يحثون الامة على الرجوع الى القران، وتلاوة القران، وحفظ القران، وتعلم القران، وهكذا كان شيعتهم الى يومنا هذا.

المبحث الأول: شبهة الألوسي حول اتهام الامامية بتحريف القران:

وصدر الألوسي تفسيره (من روح المعاني) بفوائد ومنها فائدة السادسة التي تحدث فيها عن جمع القران وترتيبه وبعدها قال: "وزعمت الشيعة ان عثمان بل أبا بكر وعمر ايضاً حرقوه وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره، فقد روي الكليني منهم عن هشام ابن سالم عن ابي عبد الله ان القران الذي

جاء به جبريل الى محمد ﷺ سبعة عشر ألف اية، وروي محمد بن نصر عنه انه قال كان (في لم يكن) اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء ابائهم، وروي عن سالم بن سليمة، قال قرأ رجل على ابي عبدالله - وأنا اسمعه - حروفاً من القرآن ليس ما يقرأها الناس، فقال أبو عبدالله مه عن هذه القراءات واقرا كما يقرأ الناس، حتى يقوم القائم فاذا اقام القائم فأقرأ كتاب الله على حده، وروي عن محمد بن جهم الهلالي وغيره عن ابي عبدالله ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾^١ ليس كلام الله بل محرف عن موضعه والمنزل - أئمة هي ازكى من أئمتكم - وذكر ابن شهر آشوب المازندراني في كتاب المثالب له ان سورة الولاية اسقطت بتمامها وكذا اكثر سورة الأحزاب فأنها كانت مثل سورة الانعام فاسقطوا منها فضائل اهل البيت، وكذا اسقطوا لفظ - ويليكَ من قبل ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^٢ وعن ولاية علي من بعد، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^٣ وبعلي بن ابي طالب من بعد ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾^٤ وال محمد من بعد ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^٥ الى غير ذلك، فالقران الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً وهو لكثرة الإسلام ودائرة الإسلام مركزاً وقطباً اشد تحريفاً عند هؤلاء من التوراة والانجيل واضعف تأليفاً منهما واجمع للأباطيل^٦ [وهنا الالوسي حاول الرد بقول الطبرسي] وانت تعلم ان هذا القول اوهى من بيت العنكبوت وانه لاوهن البيوت ولا اراك في مرية من حماقة مدعيه وسفاهة مفترية، ولما تقطن بعض علمائهم لما به جعله قولاً بعض أصحابه، قال الطبرسي في (مجمع البيان)^٧ اما الزيادة فيه (أي القرآن) فمجمع على بطلانها، واما النقصان فقد روى عن قوم من اصحابنا، وقوم من حشوية العامة والصحيح خلافه وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات، وذكر في مواضع ان العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة، واشعار العرب المسطورة، فان الغاية اشددت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت الى حد لم تبلغه فيما ذكرناه لان القرآن مفجر النبوة ومأخذ العلوم الشرعية. والاحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلفت فيه اعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز ان يكون مغيراً او منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد، وقال أيضاً: ان العلم بتفصيل القرآن وابعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه والمزني فان اهل العناية، بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها حتى لو ان مدخلاً ادخل في كتاب سيبويه باباً من النحو ليس من الكتاب لعرف وميزاته ملحوق وانه ليس من اصل الكتاب وكذا القول في كتاب المزني ومعلوم ان العناية بنقل القرآن وضبطه اصدق العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء. وذكر ايضاً ان القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الان واستدل على ذلك بان القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان وانه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه وان جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وابي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على انه كان مجموعاً مرتباً غير مثنو ولا مثنو. وذكر ان من خالف ذلك من الامامية والحشوية لا يعتد بخلافهم فان الخلاف في ذلك مضاف الى قوم من أصحاب الحديث نقلوا اخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع بصحته انتهى. وهو كلام دعاه اليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى الأطفال - والحمد لله على ان اظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال - الا ان الرجل قد دس في الشهد سماً وادخل الباطل في حمى الحق الاحمى (اما او لا) فلان نسبة ذلك الى قوم من حشوية العامة الذين يعني بهم اهل السنة والجماعة فهو كذب او سوء فهم لانهم اجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرأنا كما هو موجود بين الدفتين اليوم، نعم اسقط زمن الصديق مالم يتواتر و انسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ، وما لم يكن في العرضة الأخيرة ولم يال جهداً رضي الله تعالى عنه في تحقيق ذلك الا انه لم ينتشر نوره في الافاق الا زمن ذي النورين فلهذا نسب اليه كما روى عن حميدة بنت يونس ان في مصحف عائشة رضي الله عنها ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٨ وعلى الذين يصلون الصفوف الأول - وان ذلك قبل ان يغير عثمان المصاحف، فما اخرج احمد عن ابي قال: قال لي رسول الله ﷺ : (ان الله امرني ان اقرأ عليك فقرا علي : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (١) رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً (٢) فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ (٣) وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾^٩ ان الدين عند الله الحنفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل ذلك فلن يكفره - وفي رواية (ومن يعمل صالحاً فلن يكفره وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة) - ان الذين كفروا ، وصدوا عن سبيل الله وفارقوا الكتاب لما جاءهم أولئك عند الله شر البرية ما كان الناس الا امة واحدة ثم ارسل الله النبيين مبشرين ومنذرين يأمرون الناس بيقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويعبدون الله وحده أولئك عند الله خير البرية جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ابدآ رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه، وفي رواية الحاكم (فقرأ فيها ولو ان ابن ادم سال وادياً من مال فأعطيه يسال ثانياً ولو سال ثانياً فأعطيه ويسال ثالثاً ولا يملأ جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب) وما روي عنه ايضاً انه كتب في مصحفه سورتي الخلع والحف - اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك و نخشى عذابك ان عذابك بالكفار

ملحق - فهو من ذلك القبيل ومثله كثير، وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر قال: لا يقولن احكمم قد اخذت القرآن كله وما يدريه ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل قد اخذت منه ما ظهر، والروايات في هذا الباب اكثر من ان تحصى الا انها محمولة على ما ذكرناه" ١٠

المبحث الثاني: تفيد اراء اللوسى حول تعريف القرآن.

المطلب الأول: مناقشة قول اللوسى والرد عليه:

- قال اللوسى: "وزعمت الشيعة ان عثمان بل أبا بكر وعمر ايضاً حرقوه وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره" ١١
- اولاً: هذا ليس ما زعمت عليه الشيعة بل هو ما موجود في الكتب المعتمدة لأهل السنة والجماعة ومنها:
- ١- سورتا الخلع والحقد: روي ان سورتى الخلع والحقد كانتا في مصحف ابن عباس، وابي ابن كعب، وابن مسعود، وان عمر بن الخطاب قنت بهما في الصلاة، وان أبا موسى الاشعري كان يقرأهما أولاً: "اللهم انا نستعينك ونستغفرك، وننتهي عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك" ثانياً: "اللهم اياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، واليك نسعى ونحقد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، ان عذابك بالكافرين ملحق" ١٢
- ٢- اية الرجم: روي بطرق متعددة ان عمر بن الخطاب قال: "اياكم ان تهلوكوا عن اية الرجم ... والذي نفسي بيده لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتهما، الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة، نكالا من الله، والله عزيز حكيم، فانا قد قراناهما" ١٣ واخرج ابن اشته في المصاحف عن الليث بن سعد، قال: "ان عمر اتى الى زيد بأية الرجم، فلم يكتبها زيد لأنه كان وحده" ١٤ روي عبدالله بن عباس ان عمر بن الخطاب كان جالساً على منبر رسول الله ﷺ وله فقال: "ان الله بعث محمد ﷺ بالحق وانزل عليه الكتاب، فكان مما انزل عليه اية الرجم، قرانها و وعيناها وعقلناها في رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشي ان طال بالناس زمان ان يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيرضه انزلها الله" ١٥
- ٣- اية الرغبة: قال عمر "انا كنا نقرا فيما نقرا من كتاب الله: "ان لا ترغبوا عن ابائكم فانه كفر بكم ان ترغبوا عن آياتكم، او كفراً بكم ان ترغبوا عن آبائكم" ١٦
- ٤- اية الجهاد: روي ان عمر قال لعبد الرحمن بن عوف "لم تجد فيما انزل علينا، ان جاهدوا كما جاهدتم اول مرة، فانا لا اجدها ؟ قال: اسقطت فيما اسقط من القرآن" ١٧
- ٥- اية الفراش: عن عمر زعم انها ساقطة هي قوله ﷺ "الولد للفراش والعاشر الحجر" ١٨
- ٦- ان سورة الأحزاب تعدل سورة البقرة: روي عن عائشة: "ان سورة الأحزاب كانت تقرا في زمان النبي ﷺ في مائتي اية، فلم نقدر منها الا على ما هو الان" ١٩ وروي عن عمر وابي بن كعب وعكرمة مولى ابن عباس: "ان سورة الأحزاب كانت تقارب سورة البقرة، اوهي أطول منها، وفيها كانت اية الرجم" ٢٠
- ٧- اية الرضاع: روي عن عائشة انها قالت: كان فيما نزل من القرآن: "عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن" ٢١
- ٨- اية رضاع الكبير: روي عن عائشة انها قالت: نزلت اية الرجم و رضاع الكبير عشراً، ولقد كانت في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها" ٢٢
- ٩- القرآن (١٠٢٧٠٠٠) حرفاً: "كان عمر يزعم من عدد حروف القرآن اكثر من مليون حرف، فقد اخرج الطبراني بإسناده - عن طريق محمد بن عبيد بن ادم - عن ابن الخطاب انه قال: القرآن الف الف حرف وسبعة وعشرون الف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين" ٢٣ تلك آيات اربع زعمهن عمر محذوفات من القرآن، ولم يتوقف مع زعمه احد من الاصحاب، لا زيد ولا ابي ولا غيرهما، والا لسجلوها في مصاحفهم" ٢٤
- ثانياً: اراء بعض علماء السنة بوقوع التحريف:
- ١- الراغب الاصبهاني: نقل الروايتين: قال علقمة: "اتيت الشام فجاء رجل فقعد الى جنبي فقيل لي: هو ابو الدرداء فقال: ممن انت؟ قلت: من الكوفة قال: اتحفظ كيف كان يقرأ (والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والذكر والانثى) قلت: نعم هكذا اقرانيه رسول الله ﷺ وفوه الى في فما زال هؤلاء بي حتى كادوا يردونني عنهما واثبت ابن مسعود: بسم الله في سورة البراءة وقالت عائشة: كانت الأحزاب تقرا في زمن الرسول ﷺ فلما جمعه عثمان لم يجد الا ما هو الان وكان فيه اية الرجم، واسقط ابن مسعود من مصحفه ام القرآن والمعوذتين" ٢٥
- ٢- ابن ابي داود السجستاني: "قال أبو بكر كان في كتاب ابي حدثنا رجل فسالت ابي: من هو؟ فقال: حدثنا عبادة بن صهيب عن عوف بن ابي جميلة ان الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان احد عشر حرفاً قال: كانت في البقرة ﴿لم يتسن وانظر﴾ فغيرها ﴿لم يتسنه﴾ البقرة: ٢٥٩

بالهاء وكانت في المائدة {شريعة ومنهاجا} فغيره {شرعة ومنهاجا} المائدة: ٤٨ في يونس {هو الذي ينشركم} فغيره {يسيركم} يونس: ٢٢ وكانت في يوسف {انا آتيكم بتأويله} فغيرها {انا انبئكم بتأويله} يوسف: ٤٥ وكانت في المؤمنين {سيقولون لله لله الله} ثلاثتهن فجعل الآخرين {الله الله} وكانت في الشعراء في قصة نوح {من المرجومين} وفي قصة لوط {من المرجومين} فغير قصة نوح {من المرجومين} الشعراء: ١٦ وقصة لوط {من المخرجين} الشعراء: ٦٧ وكانت في الزخرف {نحن قسمنا بينهم معاشهم} فغيرها {معيشتهم} الزخرف: ٣٢ وكانت في الذين كفروا {من ماء غير يسن} فغيرها {من ماء غير اسن} محمد: ٥ وكانت في الحديد {فالذين امنوا منكم واتقوا لهم اجر كبير} فغيرها {منكم وانفقوا} الحديد: ١٧ وكانت في إذا الشمس كورت {وما هو على الغيب بظنين} فغيرها {بضنين} التكاوير: ٢٤^{٢٦}

٣- شبلي النعماني: "استدل بقوله تعالى {ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً} فحرفه قال: {فيعمل صالحاً} وقال الفاء للتعقيب وفيه دليل على ان الايمان يتم بدون الاعمال وانها داخلة فيه نسال الله العافية من هذا التعصب"^{٢٧} اذن فشبل النعماني هذا الذي يلقب عند أصحاب المذهب الحنفي بحجة الملك والدين وشمس العلماء قد حرف اية بكتاب الله وأضاف لها حرفاً من عنده ولكن بما حكموا عليه قالوا عنه تعصب يعني العالم السني الذي يحرف القرآن متعصب وليس كافراً اما لو كان علماء الشيعة لقالوا بتكفيره دون تردد

٤- ابن الخطيب المصري: "قال: قد غير الحجاج بن يوسف في المصحف اثنا عشر موضعاً وغير في مصحف عثمان احد عشر حرفاً قال: كانت في البقرة {لم يتسن وانظر} فغيرها {لم يتسنه} البقرة: ٢٥٩ بالهاء وكانت في المائدة {شريعة ومنهاجا} فغيرها {شرعة ومنهاجا} المائدة: ٤٨ وكانت في يونس {هو الذي ينشركم} فغيرها {يسيركم} يونس: ٢٢ وكانت في يوسف {انا آتيكم بتأويله} فغيرها {انا انبئكم بتأويله} يوسف: ٤٥ وكانت في المؤمنين {سيقولون لله لله الله} ثلاثتهن فجعل الآخرين {الله الله} وكانت في الشعراء في قصة نوح {من المرجومين} وفي قصة لوط {من المرجومين} فغير قصة نوح {من المرجومين} الشعراء: ١٦ وقصة لوط {من المخرجين} الشعراء: ٦٧ وكانت في الزخرف {نحن قسمنا بينهم معاشهم} فغيرها {معيشتهم} الزخرف: ٣٢ وكانت في الذين كفروا {من ماء غير يسن} فغيرها {من ماء غير اسن} محمد: ٥ وكانت في الحديد {فالذين امنوا منكم واتقوا لهم اجر كبير} فغيرها {منكم وانفقوا} الحديد: ١٧ وكانت في إذا الشمس كورت {وما هو على الغيب بظنين} فغيرها {بضنين} التكاوير: ٢٤^{٢٨} فاين أصحاب فتوى تكفير الشيعة عن أمثال هؤلاء؟

المطلب الثاني: مناقشة قول الالوسي في الشيخ الكليني والرد عليه :

قال الالوسي: "فقد روي الكليني منهم اشد تحريفاً عند هؤلاء من التوراة والانجيل وأضعف تأليفاً منهما واجمع للأباطيل"^{٢٩} أولاً: ادعى ان الشيعة الامامية تقول بتحريف القرآن الكريم واتهم علماء الشيعة الاجلاء بذلك وكأنما الشيعة فقط، في كتبهم روايات تدل على تحريف القرآن الكريم، وهذا الظلم بعينه، بحيث ينسب الى العلماء ما لم يقولوه وانما نقلوه نقلاً، وان مجرد النقل لا ينم عن عقيدة ناقلة ما لم يتعهد صحة ما يرويه والتزامه به. وهذا ما نسب الالوسي الى اعظم علماء الشيعة مثل الشيخ الكليني الذي ذكر أسمائهم في تفسيره روح المعاني، واثبت التحريف لهم بحجة انهم اوردوا في كتبهم أحاديث تدل على التحريف. وهذه نسبة جاهلة وظالمة لا تعتمد على أي أساس علمي وترفضه ضرورة فن التحقيق، والا فاذا حكمنا بكل من يروي أحاديث في التحريف بانه يؤمن بها فعندها يجب علينا ان نقول بان البخاري ومسلم وغيرهم من علماء اهل السنة يقولون ويؤمنون بالتحريف الا انهم اوردوا في كتبهم الكثير من الروايات التحريف كما سنبين في الصفحات الاتية. أورد الالوسي اقوال الشيعة في حق الكافي وبينما علماء الشيعة ينظرون الى روايات الكافي على انها لا تتعدى حدود الواقع العلمي، خالية من الغلو والمبالغة وان الكافي لا يصل الى درجة الصحاح عند اهل السنة ، لان علماء الشيعة لا يرون صحة جميع ما جاء فيه بل يرون فيه الصحيح والضعيف والقوي والمرسل والمسنود... الخ كما قال الفضل بن روزبهان : "وليس اخبار الصحاح الستة مثل اخبار الروافض فقد وقع اجماع الائمة على صحتها"^{٣٠}، بل بالغوا الى حد الافراط حتى جعلوا البخاري ومسلم معصومان عن الخطأ، وقال: محمد بن يوسف الشافعي " تصدى الامام أبو عبدالله البخاري في جامعه الصحيح "ولا نعلم في تاريخنا الإسلامي ان كتاباً ما بعد كتاب الله ﷺ... من كونه اصح كتاب بعد القرآن العظيم"^{٣١} وقال النووي: "اول مصنف في الصحيح المجرد: صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم ، وهما اصح الكتب بعد القرآن: والبخاري اصحهما واكثر فائدة وقيل: مسلم اصح، والصواب الأول"^{٣٢} ويقول ابن حجر الهيتمي: "روى الشيخان، البخاري، ومسلم ،في صحيحيهما اللذان هما اصح الكتب بعد القرآن، بأجماع من يعتد به..."^{٣٣} غيرها من اقوال علماء اهل السنة. ومن هنا ان كل نص سنذكره من هذه الصحاح وغيرها بمنزلة اية قرآنية من ناحية الصحة والأمانة، مع العلم ليس لدى الشيعة كتاب يطلق عليه صحيح الكافي، وليس هناك طباق على صحة كل ما جاء في كتبنا الحديثية. قال الشيخ الانصاري: "ذهب شذمة من متأخري الاخبارين - فيما نسب اليهم - الى كونها قطعية الصدور... فمدعي القطع لا يلزم بذكر ضعف مبنى قطعه"^{٣٤} وقال السيد الخوئي: "ذهب جماعة من المحدثين الى ان روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله، اذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية

رواها واحد عن واحد؟ ولا سيما ان في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع...^{٣٥} وقال السيد الطباطبائي: "... وبالجمله دعوى
 قطعية ما في الكتب الأربعة مما لا ريب في فسادة"^{٣٦} ثانياً: الشيخ الكليني: عقيدة الشيخ الكليني (قدس سره) في القرآن الكريم لا يمكن الجزم بانه
 يعتقد التحريف وذلك لأنه لا يوجد تصريح منه حول ذلك كل ما هناك ان الذين نسبوا اليه التحريف كالالوسي كونه أورد روايات في تحريف ونقص
 القرآن ولم يعلق عليها، فعلى هذا الأساس اعتقد ان الكليني يقول بالتحريف. وعلى هذا المبنى نقول روي الكليني في كتاب روضة الكافي روايات
 صريحة في عدم التحريف منها: "... ارسله الى الناس اجمعين رحمة للعالمين بكتاب كريم قد فضله وفصله وبينه ووضحه واعزه وحفظه من ان
 يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزير من حكيم حميد ضرب للناس فيه الامثال وصرف فيه الآيات لعلمهم يعقلون"^{٣٧}... وكان نبذهم الكتاب
 ان اقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يرونه ولا يراعونه.... ثم يشبه الامام عليه السلام فعل هؤلاء بفعل الرهبان حيث يقول] فاعرف اشباه الاخبار والرهبان
 الذين ساروا بكتمان الكتاب وتحريفه فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين ثم اعرف اشباههم من هذه الامة الذين اقاموا حروف الكتاب و حرفوا
 حدوده"^{٣٨} وهذه الرواية صريحة من ان حروف القرآن لم تتغير وهي قائمة كما هي انما حرفت حدوده ومعانيه. هذا فضلاً عن الأبواب التي عقدها
 في فضل قراءة القرآن وثواب قراءة سورة وختمه وروايات عرض الرواية على القرآن الكريم لمعرفة صحتها. ثالثاً: الرواية اعم من الاعتقاد: "ان رواية
 الخبر المطلق اعم من قبوله والاعتقاد بمضمونه، فقد عني محدثو الشيعة منذ القرون الأولى بجمع الروايات الواصلة إليهم عن الائمة، وتبويبها
 وتنظيمها صوتاً من الضياع والنسيان وما شابه ذلك، من غير النظر في متونها واسانيدها ولذا تجد في روايات الواحد منهم ما يعارض ما رواه
 الآخر، بل تجد ذلك في اخبار الكتابين بل الكتاب الواحد للمؤلف الواحد، وترى المحدث يروي في كتابه الحديثي خبراً ينص على عدم قبول
 مضمونه في كتابه الفقهي او الاعتقادي، ولذلك فالرواية اعم من القبول او التصديق بالمضمون. فلا يجوز نسبة مطلب الى راو او محدث بمجرد
 روايته او نقله لخبر يدل على ذلك المطلب، الا إذا نص على الاعتقاد به او اورد في كتاب التزم بصحة اخباره، او ذكره في كتاب صنفه في
 بيان اعتقاداته او فتواه. وهل يوجد عند الشيعة كتاب التزم فيه مؤلفه بالصحة من اوله الى اخره؟ الجواب: لا ، وهذا هو الامر"^{٣٩} ومن هذا يفهم لا
 يجوز نسبة معتقد صاحب الكتاب الى الطائفة. رابعاً: لو نرجع لبعض عبارات الشيخ الكليني يقول: "لا يسع أحد تمييز شيء مما اختلف الرواية
 فيه العلماء براهيه الا على ما أطلقه العالم بقوله اعرضوها على كتاب الله تعالى فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه" نقول هل هذه
 الأحاديث التي رواها الشيخ الكليني في كتابه موافقة للقرآن حتى يأخذ بها ونحن كذلك ام هي مخالفة للقرآن ونطرحها ولا نعمل بها؟ اكيد الجواب
 سيكون انها مخالفة للقرآن وقوله تعالى: ﴿انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون﴾ وقوله تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزير
 من حكيم حميد﴾^{٤٠} هذا ولم ينكر أحد من علماء الشيعة بوجود أحاديث في كتب الشيعة، تقيد بظاهرها سقوط شيء من القرآن، ولكنهم اعرضوا
 عن تلك الأحاديث ونفوا وقوع التحريف في القرآن، بل ذهب البعض منهم الى قيام اجماع الطائفة على ذلك، ومجرد اعراضهم عن حديث يوجب
 سقوطه عن درجة الاعتبار، كما تقرر في علم أصول الفقه. قال السيد المرتضى: "ان العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار
 والوقائع العظام والكتب المشهورة واشعار العرب المسطورة... ان العلم بتفسير القرآن وابعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما
 علم ضرورة"^{٤١} وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء: "لا عبرة بالنادر، وما ورد من اخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها"^{٤٢} وقال السيد شرف
 الدين العاملي: "ان القرآن عندنا كان مجموعاً على عهد الوحي والنبوة، مؤلفاً على ما هو عليه الان.... وهذا كله من الأمور الضرورية لدى
 المحققين من علماء الامامية"^{٤٣} وقال السيد الخوئي: "ان من يدعي التحريف يخالف بداهة العقل"^{٤٤} خامساً: هذه الرواية مخالفة لظاهر الكتاب: "فان
 نوقش في هذا، فلا كلام في مخالفة روايات التحريف لظاهر الكتاب حيث قال عز من قائل ﴿انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون﴾ ليكون قدوة
 للامة وبرنامجاً لأعمالها، ومستقى لأحكامها ومعارفها، ومعجزة خالدة، ومن المعلوم المتسالم عليه: سقوط كل حديث خالف الكتاب وان بلغ في
 الصحة وكثرة الاسانيد ما بلغ، وبهذا صرحنا النصوص عن النبي ﷺ والائمة عليه السلام"^{٤٥} سادساً: انها موافقة لأخبار العامة: "انها موافقة للعامة، فان
 القول بالتحريف منقول عن الذين يقتدون بهم من مشاهير الصحابة، وعن مشاهير ائمتهم وحفاظهم، وأحاديثه مخرجة في اهم كتبهم وأوثق مصادرهم
 ..."^{٤٦} سابعاً: انها نادرة: "انها شاذة ونادرة، والروايات الدالة على عدم التحريف مشهورة او متواترة.... بل مقتضى القاعدة المقررة في علم الأصول
 لزوم الاخذ بما اشتهر ورفع اليد به عن الشاذ النادر"^{٤٧} ثامناً: انها اخبار احاد: "انه بعد التنزل عن كل ما ذكر، فلا ريب في ان روايات التحريف
 اخبار احاد، وقد ذهب جماعة من اعلام الامامية الى عدم حجية الاحاد مطلقاً، لا يعياً بها في المسائل الاعتقادية، وهذا ما نص عليه جماعة"^{٤٨}

المطلب الثالث: مناقشة الروايات التي نقلها الالوسي والرد عليها:

القرآن سبعة عشر ألف اية... اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء ابائهم حروفاً من القرآن ليس ما يقرأها الناس... أسماء الائمة....
 سقوط سورة الولاية... سورة الأحزاب كسورة الانعام وغيرها. هذه الروايات لا نصيب لها من الصحة، فيه بين ضعيف ومرسل ومرفوع، (فان روايه

هو (سالم بن سلمة) او (سالم بن ابي سلمة) ومراجعة واحدة لكتب الرجال تكفي للوقوف على رأيهم في هذا الرجل، فقد ضعفه ابن الغضائري ونجاشي والعلامة الحلي والشيخ المجلسي وغيرهم^{٩٩} "ومن الممكن القول بان تلك الأسماء التي أُلقيت انما كانت مثبتة فيه على وجه التفسير الالفاظ لألفاظ القرآن وتبيين الغرض منها، لا انها نزلت في أصل القرآن. وقد ذكر ذلك الفيض الكاشاني في (الوافي) والسيد الخوئي في (البيان) وغيرهما ... بل الشيخ الصدوق - وهو رئيس المحدثين - ينص في كتابه (الاعتقادات) على عدم نقصان القرآن، وهذا مما يشهد بانهم قد يرون ما لا يعتقدون بصحته سنداً او معنى^{١٠٠} قال المحدث الكاشاني: "لعل المراد انه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا وللمشركين، مأخوذة من الوحي، لا انها كانت من أجزاء القرآن... وكذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليه السلام"^{١٠١} ونظائره من الاحاديث الدالة على حذف اسم امير المؤمنين علي عليه السلام و(ال محمد) وكلمة (الولاية) وغير ذلك. ويغنيا عن النظر في اسانيد هذه الاحاديث واحداً واحداً، واعترف المحدث الكاشاني بعدم صحتها، وحملها - على فرض صحتها - على انه بهذا المعنى نزلت، وليس المراد انها كذلك نزلت في اصل القرآن فحذف ذلك ثم قال رحمه الله: "كذلك يخطر ببالي في تأويل تلك الاخبار ان صحت...^{١٠٢} وقال السيد الخوئي: "والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة: ان بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلا بد من حمل هذه الروايات على ان ذكر أسماء الائمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل، واذا لم يتم هذا الحمل، فلا بد من طرح هذه الروايات، لمخالفتها للكتاب والسنة والأدلة المتقدمة على نفي التحريف"^{١٠٣}. وقد دلت الاخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنة وان ما خالف الكتاب منها يجب طرحة وضربه على الجدار. وقال ايضاً: ومما يدل على ان اسم امير المؤمنين عليه السلام لم يذكر صريحاً في القرآن حديث الغدير، فانه صريح في ان النبي صلى الله عليه وآله انما نصب علياً بأمر الله وبعد ان ورد عليه التأكيد في ذلك، وبعد ان وعده الله بالعصمة من الناس، ولو كان اسم علي مذكوراً في القرآن لم يحتج الى ذلك النصب، ولا الى تهئية ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، ولما خشي رسول الله صلى الله عليه وآله من اظهار ذلك، لاحتاج الى التأكيد في امر التبليغ [وقال بالنسبة الى هذا الحديث بالذات] على ان الرواية الأخيرة المروية في الكافي مما لا يحتمل صدقه في نفسه، فان ذكر اسم علي عليه السلام في مقام اثبات النبوة والتحدي على الاتيان بمثل القرآن لا يناسب مقتضى الحال. وقال يعارض جميع هذه الروايات صحيحة ابي بصير المروية في الكافي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم﴾ قال: نزلت في علي بن ابي طالب والحسن والحسين واهل بيته في كتاب الله؟ فقلت له: ان الناس يقولون: فما له لم يسم علياً واهل بيته في كتاب الله؟ قال عليه السلام: فقولوا لهم: ان رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم لهم ثلاثاً ولا اربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الذي فسر ذلك... فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات، وموضحة للمراد منها"^{١٠٤} وعلى نفس هذا الحديث، دليل على ان سورة الأحزاب كانت مدونة على عهده صلى الله عليه وآله^{١٠٥}

المطلب الرابع: موقف علماء الشيعة من روايات التحريف:

اولاً: روايات الشيعة في هذا الباب يمكن تقسمها الى قسمين: القسم الأول: الروايات غير المعتبرة سنداً لكونها ضعيفة او مرسله او مقطوعة، وهذا القسم هو الغالب فيها، وهو ساقط عن درجة الاعتبار. قال السيد الخوئي: "ان كثيراً من هذه الروايات وان كانت ضعيفة السند، فان جملة منها نقلت من كتاب احمد بن محمد السيارى الذي اتفق علماء الرجال فساد مذهبه وانه يقول بالتناسخ، ومن علي بن احمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال انه كذاب، وانه فاسد المذهب"^{١٠٦} وقال السيد الطباطبائي: "واما ما ذكرنا من شيوع الدس والوضع في الروايات فلا يرتاب فيه من راجع الروايات المنقولة في الصنع والايجاد وقصص الأنبياء والامم والاعمال الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام، وأعظم يهم امر أعداء الدين ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره واعفاء اثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشديد الذي يأوي اليه وتحصن به المعارف الدينية، والسند الحي الخالد لمنشور النبوة ومواد الدعوة، لعلمهم بانه لو بطلت حجة القرآن لفسد بذلك امر النبوة، واختل النظام الدين ولم يستقر من بنيته حجر على حجر. والعجب من هؤلاء المحتجين بروايات منسوبة الى الصحابة او الى الائمة اهل البيت عليهم السلام على تحريف كتاب الله صلى الله عليه وآله وابطال حجيته، وببطلان حجة القرآن تذهب النبوة سدى والمعارف الدينية لغى لا اثر لها، وماذا يغني قولنا: ان رجلاً في تاريخ كذا ادعى النبوة واتى بالقرآن معجزة، اما هو فقد مات، واما قرانه فقد حرف، ولم يبق بايدينا مما يؤيد امره الا المؤمنين به اجمعوا على صدقه في دعواه، وان القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالاً على نبوته، والاجماع حجة لان النبي المذكور اعتبر حجيته او لأنه يكشف مثلاً عن قول الائمة اهل البيت عليهم السلام؟ وبالجملة احتمال الدس - وهو قريب جداً مؤيد بالشواهد والقرائن - يدفع حجية هذه الروايات ويفسد اعتبارها، فلا يبقى معه لها حجية لا شرعية ولا عقلانية، حتى ما كان منها صحيح الاسناد، فان صحة الاسناد وعدالة رجال الطريق انما يدفع تعمدهم الكذب دون دس غيرهم في اصولهم وجوامعهم ما لم يرووه"^{١٠٧} وقال العلامة البلاغي في تفسيره بعد ان استعرض الروايات التي استدلت بها على التحريف والنقيصة: "ان القسم الوافر من الروايات ترجع اسانيدنا الى بضعة انفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم، اما بانه ضعيف السند فاسد المذهب

مجفو الرواية، واما بانه مضطرب الحديث والمذهب، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، واما بانه كذاب متهم، لا استحل ان اروي من تفسيره حديثاً واحداً، وانه معروف بالوقف، واشد الناس عداوة للرضا عليه السلام، واما بانه كان غالباً كذاباً واما بانه ضعيف لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ومن الكذابين، واما بانه فاسد الرواية يرمى بالغلو. القسم الثاني: "الروايات الواردة عن رجال ثقات وبأسانيد لا مجال للطعن فيها، وهي قليلة جداً، وقد بين العلماء ان قسماً منها محمول على التأويل، او التفسير، او بيان سبب النزول، او القراءة، او تحريف المعاني لا تحريف اللفظ، او الوحي الذي هو ليس بقران، الى غير ذلك من الوجوه ذكرها في هذا المجال. اما الروايات التي لا يمكن حملها وتوجيهها على المعنى صحيح، وكانت ظاهرة او صريحة في التحريف، فقد اعتقدوا بكذبها وضربوا بها عرض الحائط وذلك للأسباب التالية:

- ١- انها مصادمة لما علم ضرورة من ان القران الكريم كان مجموعاً على عهد النبوة.
- ٢- انها مخالفة لظاهر الكتاب الكريم حيث قال تعالى: ﴿انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون﴾.
- ٣- انها شاذة ونادرة، والروايات الدالة على عدم التحريف مشهورة او متواترة، كما انها اقوى منها سنداً، وأكثر عدداً، وأوضح دلالة.
- ٤- انها اخبار احاد، ولا يثبت القران بخبر الواحد، وانما يثبت بالتواتر، كما تقدم في ادلة نفي التحريف، وقد ذهب جماعة من اعلام الشيعة الامامية الى عدم حجية الاحاد مطلقاً، ولما قيل بحجيتها اذا اقتضت عملاً، وهي لا تقتضي ذلك في المسائل الاعتقادية ولا يعيها بها^{٥٨} ثانياً: دفاع علماء السنة عن الشيعة:

- ١- ابي الحسن الاشعري: هو امام المذهب الاشعري يقول: "اختلفت الروافض في القران هل زيد فيه او نقص منه وهم ثلاث فرق: فالفرقة الأولى منهم يزعمون ان القران قد نقص منه واما الزيادة فلذلك غير جائز ان يكون وقد كان وكذلك لا يجوز ان يكون قد غير منه شيء عما كان عليه فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير والامام يحيط علماً به. الفرقة الثالثة منهم وهم القائلون بالاعتزال والامامة يزعمون ان القران نقص من ولا زيد فيه وانه على ما نزل الله تعالى على نبيه عليه السلام لم يغير ولم يبدل ولا زال عما كان عليه"^{٥٩}
- ٢- رحمة الله الهندي: في رده على النصراني الذي اتهم المسلمين بالقول بالتحريف يقول: "واما الجواب عنه تحقيقاً فلان القران المجيد عند جمهور علماء الشيعة الامامية محفوظ من التغير والتبديل ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه فقله مردود غير مقبول عندهم"^{٦٠}
- ٣- الشيخ محمد الغزالي الازهري قال: "سمعت واحداً من هؤلاء يقول في مجلس علم ان للشيعة قرناً آخر يزيد وينقص عن قراننا المعروف! فقلت له: اين هذا القران؟ ان المصحف واحد يطبع في القاهرة فيقدسه الشيعة في النجف او في طهران، ويتداولون نسخة بين أيديهم وفي بيوتهم دون ان يخطر ببالهم شيء بته الا توقيير الكتاب ومنزله - جل شاناه - ومبلغه عليه السلام فلم الكذب على الناس وعلى الوحي؟ ومن هؤلاء الافكيين من روج ان الشيعة اتباع علي، وان السنيين اتباع محمد، وان الشيعة يرون علياً احق بالرسالة، او انها اخطائه لاي غيره وهذا لغو قبيح وتزوير شائن"^{٦١}
- ٣- الدكتور محمد عبد الله دراز يقول: "ومهما يكن فان المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي بما فيه فرق الشيعة منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان"^{٦٢}

المطلب الخامس: الالوسي يقول بنسخ التلاوة:-

الالوسي حاول الرد بقول الشيخ الطبرسي مع الاتهام بالافتراء والتجاوز بألفاظ "حماقة مدعية وسفاهة مفترية"^{٦٣} وهذا لا يليق بمستوى من يدعي العلم والتفسير، ثم استدلل بقول الطبرسي على فساد المذهب واتهم الطبرسي بانه دس في الشهد سماً وادخل الباطل والكذب بذكره الحشوية وهم العامة من اهل السنة، وادعى اجماع علماء السنة على عدم وقوع النقص، ومن ثم ناقض كلامه واعترف بوجود النقص واستدل بروايات من كتب السنة تدل على النقص وقال "نعم اسقط في زمن الصديق ما لم يتواتر و انسخت تلاوته وكان يقرأ من لم يبلغه النسخ"^{٦٤} وان القول بالنسخ هو عين القول بالتحريف كما سنبين ذلك. القسم الأول: اهل السنة والجماعة ينفون استدلال الالوسي: ان المعروف من مذهب اهل السنة هو تنزيه القران الكريم عن الخطأ والنقصان، وصيانته عن التحريف، وبذلك صرحوا في تفاسيرهم وفي كتب علوم القران، لا انه رويت في صحاحهم أحاديث يدل ظاهرها على التحريف، وتمسك بها الحشوية منهم، فذهبوا الى وقوع التحريف في القران تغير او نقصاناً. كما أشار الى ذلك الشيخ الطبرسي في مقدمة تفسيره (مجمع البيان). ولا شك ان ما كان ضعيفاً من هذه الأحاديث فهو خارج عن دائرة البحث، واما التي صحت عندهم سنداً، فهي اخبار احاد، ولا يثبت القران بخبر الواحد، على بعضها محمول على التفسير، او الدعاء، او السنة، او الحديث القدسي، او اختلاف القراءات. واما ما لا يمكن تأويله على بعض الوجوه، فقد حملة بعضهم ومنهم الالوسي على نسخ التلاوة، أي قالوا بنسخه لفظاً وبقائه حكماً، وهذا الحمل باطل، وهو تكريس للقول بالتحريف، وقد نفاه اغلب محققيهم وعلمائهم وذهبوا الى تكذيب وبطلان هذه الأحاديث لاستلزامها للباطل، اذ ان القول بها يفضي الى قبح في تواتر القران العظيم. يقول عبد الرحمن الجزيري: " اما الاخبار التي فيها ان بعض القران المتواتر ليس منه، او ان بعضاً منه قد حذف،

فالواجب على كل مسلم تكذيبها بتاتاً، والدعاء على راويها بسوء المصير^{٦٥} ويقول ابن الخطيب: "على ان هذه الاحاديث وامثالها، سواء صح سندها او لم يصح، فهي على ضعفها وظهور بطلانها، قلة لا يعتد بها، ما دام الى جانبها اجماع الامة، وتظاهر الاحاديث الصحيحة التي تدمغها وتظهر أغراض الدين والمشرع باجلى مظاهرها"^{٦٦} ويقول الدكتور مصطفى زيد: "ولما الآثار يحتجون بها... فمعظمها مروى عن عمر وعائشة، ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار بالرغم ورودها في الكتب الصحاح.... وفي بعض هذه الروايات جاءت العبارات التي لا تتفق ومكانة عمر وعائشة، مما يجعلنا نطمئن الى اختلافها ودسها على المسلمين"^{٦٧} اذن، فهم موافقون للشيعه الامامية في القول بنفي التحريف، فيكون ذلك مما اتفقت عليه كلمة المسلمين جميعاً ويقول الدكتور محمد التيجاني: "ان علماء السنة وعلماء الشيعة من المحققين، قد ابطلوا مثل هذه الروايات واعتبروها شاذة واشتبوا بالأدلة المقنعة بان القرآن الذي بأيدينا هو نفس القرآن الذي نزل على نبينا محمد ﷺ وليس فيه زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغير"^{٦٨} ولكن انكار الالوسي واتهامه للطبرسي لا وجه له فان روايات اهل السنة التي اوردنا شطراً منها تصدق قوله.

القسم الثاني: النسخ ونسخ التلاوة:

اولاً: قسموا النسخ في الكتاب العزيز الى ثلاثة اقسام:

١- نسخ الحكم دون التلاوة: وهذا القسم الذي نطق به محكم التنزيل، وهو المشهور بين العلماء والمفسرين، وهو امر معقول ومقبول، حيث ان بعض الاحكام لم ينزل دفعة واحدة، بل نزل تدريجياً لتأليفه النفوس وتستسيغه العقول، فنسخت تلك الاحكام وبقيت الفاظها، لأسرار تربوية وتشريعية يعلمها الله تعالى

٢- نسخ التلاوة دون الحكم: وقد مثلوا له بأية الرجم، فقالوا: ان هذه الآية كانت من القرآن ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها.

٣- نسخ الحكم والتلاوة معاً: وقد مثلوا له بأية الرضاع^{٦٩}.

ثانياً: قول الالوسي بنسخ التلاوة هو عين القول بالتحريف:

١- "يستحيل عقلاً ان يرد النسخ على اللفظ دون الحكم، لان الحكم لابد له من لفظ يدل عليه، فاذا رفع اللفظ ما هو الدليل الذي يدل عليه؟ فالحكم تابع للفظ، ولا يمكن ان يرفع الأصل ويبقى التابع. نعم اللهم الا ان يبقى الحكم بالسنة.

٢- النسخ حكم، والحكم لابد ان يكون بالنص، ولا انفكاك بينهما، ولا دليل على نسخ النصوص التي حكمتها الآثار المتقدمة وسواها، اذ لم ينقل نسخها ولم يرد في حديث النبي ﷺ في واحد منها انها منسوخة، والواجب يقتضي ان يبلغ الامة بالنسخ كما بلغ بالنزول، وبما ان ذلك لم يحدث فالقول به باطل"^{٧٠}.

٣- الاخبار التي زعم نسخ تلاوتها اخبار احاد، ولا تقوى دليلاً وبرهاناً على حصوله، "اذ صرحوا باتفاق العلماء اجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد"^{٧١}، و"سبة القطان الى الجمهور"^{٧٢}، وعلمه رحمه الله الهندي "بان خبر الواحد اذا اقتضى عملاً ولم يوجد في الأدلة القاطعة ما يدل عليه وجب رده"^{٧٣} بل "ان الشافعي واصحابه واكثر اهل الظاهر، قد قطعوا بامتناع نسخ القرآن بالسنة المتواترة، وبهذا صرح احمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه، بل من قال بمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه"^{٧٤}، "لذا لا تصح دعوى نسخ التلاوة مع بقاء الحكم او بدونه، حتى لو ادعى التواتر في اخبار النسخ، فضلاً عن كونها اخبار احاد ضعيفة الاسناد واهية المتن"^{٧٥} كما تقدم.

٤- "انكر بعض المعتزلة وعامة علماء الامامية واعلامهم الضربين الأخيرين من النسخ واعتبرهما نفس القول بالتحريف، وكذا انكرهما اغلب علماء ومحققي اهل السنة المتقدمين منهم والمتأخرين، وحكى القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم، انكار الضرب الثاني منه"^{٧٦}، و"انكره ايضاً ابن ظفر في كتاب الينبوع"^{٧٧}، ونقل عن ابي مسلم: "ان نسخ التلاوة ممنوع شرعاً"^{٧٨}. ثالثاً: "هناك مزعومة لهج بها كثير من اصحاب الحديث وجماعة من اصولي العامة، حاولوا معالجة ما صح لديهم من روايات تتم عن ضياع كثير من أي القرآن، فحاولوا توجيهها بأسلوب مختلف، قالوا: انها من منسوخ التلاوة، ولو فرض الحكم باقياً مع الابد. كما في اية (الرضعات العشر) واية (رجم الشيخ والشيخة) واية (لا يملأ جوف ابن ادم الا التراب) وغيرهن كثير، حسبوها آيات قرآنية، كانت تتلى على عهده ﷺ لكنها رفعت فيما بعد ونسيت عن الصدور، وان بقي حكمها واجب العمل ابدًا. وبهذا الأسلوب الغريب حاولوا توجيه ما عساه كان ثابتاً لديهم من صحاح الأحاديث. واما علماءنا المحققون فقد شطبوا على هكذا روايات تخالف صريح القرآن، ولم يصح لديهم شيء من اسانيدنا بتاتاً، ولان كتاب الله العزيز الحميد اعز شأناً واعظم جانباً من ان يحتمل التحريف"^{٧٩} غير ان إثر الوهن بان عليها بوضوح: أولاً: "لا شك ان الرجم المحصن حكم ثابت في الشريعة وام به رسول الله ﷺ ولم يزل عليها اجماع الفقهاء في القديم والحديث. ما ان شريعة الرجم نزلت اية من القرآن، فهذا وهم وهمه ابن الخطاب، ولم يوافقه على هذا الراي أحد من الصحابة رغم إصراره عليه.

يحدثنا زيد بن ثابت، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا زنى الشيخ والشيخة فارجمهما البتة) والمراد من الشيخ والشيخة هما الثيب والثيبة، كناية عن المتزوج والمتزوجة أي المحصن. فهذا حديث سمعه زيد عن رسول الله ﷺ ولم يقل انه قرآن لكن ابن الخطاب زعمه وحياً قرآنياً. ثانياً: لا نسخ في غير الاحكام - كما سلف - فضلاً عن عدم فائدة متوخاة من وراء هذا النسخ غير المعقول، اذ ماهي الحكمة في نسخ اية فيبقى حكمها ثابتاً بلا مستند مع الابد! لولا انه اختلاق الجاهم اليه ضيق الخناق^{٨٠} رابعاً: قول الالوسي بنسخ التلاوة فضح امره أكثر: قال الالوسي "نعم اسقط زمن الصديق مالم يتواتر و انسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ، وما لم يكن في العرضة الأخيرة ولم يال جهداً رضي الله تعالى عنه في تحقيق ذلك الا انه لم ينتشر نوره في الافاق الا زمن ذي النورين فلهذا نسب اليه كما روى عن حميدة بنت يونس ان في مصحف عائشة رضي الله عنها ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^{٨١} وعلى الذين يصلون الصفوف الأول - وان ذلك قبل ان يغير عثمان المصاحف، فما اخرج احمد عن ابي قال: قال لي رسول الله ﷺ : (ان الله امرني ان اقرا عليك فقرا علي : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١) رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً (٢) فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ (٣) وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴾^{٨٢} ان الدين عند الله الحنفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل ذلك فلن يكفره - وفي رواية (ومن يعمل صالحاً فلن يكفره وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة) - ان الذين كفروا ، وصدوا عن سبيل الله وفارقوا الكتاب لما جاءهم أولئك عند الله شر البرية ما كان الناس الا امة واحدة ثم ارسل الله النبيين مبشرين ومنذرين يأمرون الناس يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويعبدون الله وحده أولئك عند الله خير البرية جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها ابداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه، وفي رواية الحاكم (فقرا فيها ولو ان ابن ادم سال وادياً من مال فأعطيه يسال ثانياً ولو سال ثانياً فأعطيه ويسال ثالثاً ولا يملا جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب) وما روي عنه ايضاً انه كتب في مصحفه سورتي الخلع والحفد - اللهم انا نستعينك ونستغفرك وننتهي عليك ولا نكفر ولا نخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق - فهو من ذلك القبيل ومثله كثير، وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر قال: لا يقولن احدكم قد اخذت القرآن كله وما يديره ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل قد اخذت منه ما ظهر، والروايات في هذا الباب اكثر من ان تحصى الا انها محمولة على ما ذكرناه^{٨٣} فقد فضح امره اكثر ، وهذه الصورة توجب ان نقول : ان عائشة التي قال النبي ﷺ في حقها "افقه نساء الامة على الاطلاق..."^{٨٤} وايضاً قالوا: "لا اعلم في امة محمد ﷺ بل ولا في النساء مطلقاً، امرأة اعلم منها"^{٨٥} او مثل عمر بن الخطاب الذي نقل بحقه "لو وضع علم عمر في كفة ميزان ووضع علم الناس في كفة لرجح علم عمر"^{٨٦}

القسم الثالث: بعض اقوال محققي اهل السنة في ابطال القول بنسخ التلاوة:

(١) قال الدكتور عادل عباس النصاروي: "ما رفع التلاوة بالنسخ من دون الحكم فذلك مما يعد تحريفاً لأنه رفع لكلام الله تعالى من القرآن ونسبة النقص اليه وهذا مما يوجب البطلان"^{٨٧}

(٢) قال الدكتور صبحي الصالح: "اما الجرأة العجيبة ففي الضربين الثاني والثالث اللذان نسخت فيهما - بزعمهم - تلاوة آيات معينة، اما مع نسخ احكامها واما دون نسخ احكامها، والناظر في صنيعهم هذا سرعان ما يكتشف فيه خطأ مركباً، فنقسم المسائل الى اضرب انما يصلح اذا كان لكل ضرب شواهد كثيرة او كافية على الأقل ليتيسر استنباط قاعدة منها، وما لعشاق النسخ الا شاهد او اثنان على كل من هذين الضربين، وجميع ما ذكره منها اخبار احاد لا حجة فيها"^{٨٨}

(٣) الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي: "ان نسخ التلاوة دون الحكم عبث لا فائدة له وقد يوحي بالنسخ للحكم، وهو تلبيس على المكلف"^{٨٩}
(٤) وقال الدكتور مصطفى زيد: "ومن ثم يبقى منسوخ التلاوة باقي الحكم مجرد فرض لم يتحقق في واقعة واحدة، ولهذا نرفضه، ونرى انه غير معقول ولا مقبول"^{٩٠}

(٥) وقال عبد الرحمن الجزيري: "ان الاخبار التي جاء فيها ذكر كلمة (من كتاب الله) على انها كانت فيه ونسخت في عهد الرسول ﷺ فهذه لا يطلق عليها انها قرآن، ولا تعطى حكم القرآن باتفاق، ثم ينظر ان كان يمكن تأويلها بما يخرجها عن كونها قرآناً، فان الاخبار به يعطي حكم الحديث، وان لم يمكن تأويلها فالذي اعتقده انها لا تصلح للدلالة على حكم شرعي، لان دلالتها موقوفه على ثبوت صيغتها، وصيغتها يصح فيها باتفاق، فكيف يمكن الاستدلال بها؟ فالخير كل الخير في ترك مثل هذه الروايات"^{٩١}

٦) قال محمد الخضري: " لا يجوز ان يرد النسخ على التلاوة دون الحكم.... انا لا افهم معنى الآية انزلها الله تعالى لتفيد حكماً ثم يرقعها مع بقاء حكمها لان القرآن يقصد منه افادة الحكم والاعجاز معاً بنظمه، فما هي المصلحة في رفع اية مع بقاء حكمها؟ ان ذلك غير مفهوم، وقد أرى انه ليس هناك ما يدعو الى القول به"^{٩٢}

٧) قال السرخسي في نسخ التلاوة : "لا يجوز هذا النوع من النسخ في القرآن عند المسلمين، وقال بعض الملحدين ممن يتستر بإظهار الإسلام - وهو قاصد الى فساده - هذا جائز بعد وفاته ﷺ ايضاً واستدل في ذلك بما روي ان أبا بكر الصديق كان يقرأ (لا ترغبوا عن ابائكم فانه كفر بكم) وما روي عن انس (بلغوا عنا قومنا انا لقينا ربنا فرضي عنا وارضانا) وما قاله عمر (قرانا اية الرجم في كتاب الله ورعيناهما) وما قاله ابي (ان سورة الأحزاب كانت مثل سورة البقرة واطول منها)[وأضاف السرخسي] والشافعي لا يظن به موافقة هؤلاء في هذا القول، ولكنه استدل بما هو قريب من هذا في عدد الرضعات فانه صحح ما يروى عن عائشة ان مما انزل في القرآن (عشر رضعات معلومات يحرمن) فنسخن بخمس رضعات معلومات وكان ذلك مما يتلى في القرآن بعد وفاة رسول ﷺ وقال السرخسي بعد ذلك: (والدليل على بطلان هذا القول قوله تعالى: ﴿ انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ومعلوم انه ليس المراد الحفظ لديه تعالى فانه يتعالى من ان يوصف بالغفلة والنسيان فعرفنا ان المراد الحفظ لدينا.وقد ثبت ان لا ناسخ لهذه الشريعة بوحى ينزل بعد وفاة رسول الله ﷺ ولو جوزنا هذا في بعض ما أوحى اليه لوجب القول بتجوز ذلك في جميعه فيؤدي ذلك الى قول بان لا يبقى شيء مما ثبت بالوحي بين الناس في حال بقاء التكليف، واي قول اقبح من هذا...."^{٩٣}

٨) وقال ابن الخطيب: "اما ما يدعونه من نسخ التلاوة بعض الآيات مع بقاء حكمها، فامر لا يقبله انسان يحترم نفسه، ويقدر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل، اذ ما هي الحكمة من نسخ تلاوة اية مع بقاء حكمها؟ ما الحكمة من صدور قانون واجب التنفيذ ورفع الفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه؟ ويستدلون على باطلهم هذا بإيراد اية من القرآن، ولو كانت لما اغفلها الصحابة رضوان الله عليهم، ولدونها السلف الصالح في مصاحفهم"^{٩٤} القسم الرابع: بعض اقوال محققي الشيعة في ابطال القول بنسخ التلاوة:قال السيد محمد حسين الطباطبائي: "ان اثبات منسوخ التلاوة اشنع من اثبات اصل التحريف"^{٩٥} قال الشيخ محمد رضا المظفر: "ان نسخ التلاوة في الحقيقة يرجع الى القول بالتحريف، لعد ثبوت نسخ التلاوة بالدليل القطعي سواء كان نسخاً لأصل التلاوة او نسخاً لها ولما تضمنته من حكم معاً"^{٩٦} قال السيد الخوئي: "ان القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف والاسقاط، وبيان ذلك ان نسخ التلاوة هذا اما ان يكون قد وقع من رسول الله ﷺ واما ان يكون ممن تصدى للزعامة بعده، فان أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله ﷺ فهو امر يحتاج الى الاثبات، وقد اتفق العلماء اجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرح بذلك جماعة في كتب الأصول وغيرها بل قطع الشافعي واكثر الصحابة واكثر اهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، واليه ذهب احمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه، بل كان جماعة ممن قالوا بإمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه وعلى ذلك فكيف تصبح نسبة نسخ التلاوة الى النبي ﷺ بأخبار هؤلاء الرواة؟ مع ان نسبة النسخ الى النبي ﷺ تنافي جملة من الروايات التي تضمنت ان الاسقاط قد وقع بعده ... وان أرادوا ان النسخ قد وقع من الذين تصدوا للزعامة بعد النبي ﷺ فهو عين القول بالتحريف وعلى ذلك فيمكن ان يدعى ان القول بالتحريف هو مذهب اكثر علماء اهل السنة [ومنهم الالوسي] لانهم يقولون بجواز نسخ التلاوة سواء نسخ الحكم، ام لم ينسخ.....نعم ذهب طائفة من المعتزلة الى عدم جواز نسخ التلاوة"^{٩٧}

هوامش البحث

- ١) سورة النحل: الاية ٩٢.
- ٢) سورة التوبة: الاية ٤٠.
- ٣) سورة الصافات: الاية ٢٤.
- ٤) سورة الأحزاب: الاية ٢٥.
- ٥) سورة الشعراء: الاية ٢٢٧.
- ٦) شهاب الدين بن محمود بن عبد الله ، الالوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،(ت: ١٢٧٠هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ج ١، ص ٢٣-٢٤.
- ٧) أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، (ت: ٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ١، ص ١٥.
- ٨) سورة الأحزاب: الاية ٥٦.

- ^٩ (سورة البينة: الآية ٤-١ .
- ^{١٠} (شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٥ .
- ^{١١} (شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٣ .
- ^{١٢} (جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ) ، الدر المنثور في تفسير بالماثور، تحقيق الدكتور عبدالله عبد المحسن، ط ١، مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج ١٥، ص ٨١٠ . شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٥ .
- ^{١٣} (احمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)، مسند احمد بن حنبل، تحقيق شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، الحديث / ١٩٧، ج ١، ٣٢١ .
- ^{١٤} (جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ) ، الانتقان في علوم القرآن، تحقيق شعيب الارنؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ٤٧٠ .
- ^{١٥} (احمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته وإيامه، اعتنى به الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط ١، دار ابن الجوزي، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، الحديث / ٦٨٢٩، ج ٤، ص ٥٥٧-٥٥٩ .
- ^{١٦} (جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ) ، الدر المنثور في تفسير بالماثور، المجلد الثامن، ط ١، دار التاصيل، بيروت - لبنان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، الحديث / ٦٧٧٥، ص ٤٣٢ .
- ^{١٧} (جلال الدين السيوطي، الانتقان في علوم القرآن، ص ٤٧٠ .
- ^{١٨} (علاء الدين علي المتقي الهندي، (ت: ٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الحديث / ١٥٣٧٢، ج ٦، ص ٢٠٨ .
- ^{١٩} (جلال الدين السيوطي، الانتقان في علوم القرآن، ص ٤٧٠ .
- ^{٢٠} (نفس المصدر، ص ٤٦٤ .
- ^{٢١} (محمد صالح العثيمين، التعليق على صحيح مسلم، المجلد السابع، ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الرياض - السعودية، ١٤٣٥هـ، الحديث / ١٤٥٣، ص ٢٠٠ .
- ^{٢٢} (نفس المصدر، ص ١٩٥ .
- ^{٢٣} (الحافظ ابي القاسم سليمان بن احمد الطبراني، (ت: ١٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الحديث / ٦٦١٦، ج ٦، ص ٣٦١ .
- ^{٢٤} (محمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٣، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٨هـ، قم المقدسة، ص ١٦٢ .
- ^{٢٥} (الحسين بن محمد بن محمد بن الفضل الراغب الاصفهاني، (ت: ٥٠٢هـ)، محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المجلد الثاني، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٧١م، ص ٤٣٤ .
- ^{٢٦} (محمد محمد عبد اللطيف ابن الخطيب، الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ٥٠ .
- ^{٢٧} (ظفر احمد التهانوي، تأليف ابي محمد بديع الدين الراشدي السندي، نقض القواعد في علوم الحديث، تحقيق عبدالفتاح ابي غرة، ط ١، مؤسسة غراس، الكويت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٢٢١ .
- ^{٢٨} (محمد محمد عبد اللطيف ابن الخطيب، الفرقان، ص ٥٠ .
- ^{٢٩} (شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٥ .
- ^{٣٠} (نورالله الحسيني المرعشي التستري، (ت: ١٠١٩هـ)، احقاق الحق وازهاق الباطل، ج ٢، ص ٢٣٥ .
- ^{٣١} (الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، هدى الساري مقدمة فتح الباري، المجلد الأول، ط ١، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٧-٨ .
- ^{٣٢} (الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٦٧٦هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق عثمان الخشت، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٦ .

- ٣٣ (شهاب الدين احمد بن حجر الدين الهيتمي، (ت: ٩٧٤هـ)، الصواعق المحرقة في الرد على اهل البدع والزندقة، تحقيق أبو عبدالله مصطفى بن العدوي، ط١، مكتبة فياض، المنصورة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ٦١.
- ٣٤ (مرتضى الانصاري، (ت: ١٢٨١هـ)، فرائد الأصول، تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط٢٣، مجمع الفكر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٣٨هـ ، ج١، ص ٢٣٩.
- ٣٥ (أبو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث، ط١، مؤسسة الامام الخوئي الإسلامي، النجف الاشرف، المقدمة الأولى، ج١، ص ٢٢.
- ٣٦ (محمد الطباطبائي الحائري، مفتاح الأصول، ص ٩، نقلاً عن السيد علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف، ط٥، مركز الحقائق الإسلامية، قم المقدسة، ١٤٢٩هـ ، ص ١٠٢.
- ٣٧ (محمد بن يعقوب الكليني، (ت: ٣٢٩هـ)، روضة الكافي، ط١، منشورات الفجر، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ج٨، ص ١٠٠.
- ٣٨ (المولى محمد صالح المازندراني، (ت: ١٠٨١هـ)، شرح أصول الكافي، تحقيق السيد علي عاشور، ط٢، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٨م، ج١١، ص ٣٧٨-٣٨٠.
- ٣٩ (علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف، ط٥، مركز الحقائق الإسلامية، قم المقدسة، ١٤٢٩هـ، ص ٩٩-١٠٠.
- ٤٠ (المختصر في صيانة الل الأكر: سجاد الشواي: ص ٧٠.
- ٤١ (الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط١، دار العلوم، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ج١، ص ١٤.
- ٤٢ (محمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، ط١، مؤسسة التمهيد، ايران - قم، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٦٠.
- ٤٣ (عبد الحسين شرف الدين الموسوي، أجوبة مسائل جار الله، ط٢، مكتبة الفقيه، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م، ص ٣٦-٣٧.
- ٤٤ (أبو القاسم الموسوي الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ط٨، انوار الهدى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٢٢٠.
- ٤٥ (علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف، ص ٦٦-٦٨.
- ٤٦ (نفس المصدر، ص ٦٧.
- ٤٧ (علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف، ج١، ص ٦٧.
- ٤٨ (نفس المصدر، ص ٦٨.
- ٤٩ (أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- ٥٠ (مركز الرسالة، سلامة القرآن من التحريف، ط١، مركز الرسالة، مهر - قم، ١٤١٧هـ، ص ٤٦.
- ٥١ (محمد محسن الفيض الكاشاني، الوافي، ط١، مكتبة الامام علي (ع)، ١٤٣٠هـ ، القسم الثالث، أبواب القرآن وفوائده، باب اختلاف القراءات وعدد الآيات، ج ٥ ص ١٧٧٥ - ١٧٨٠.
- ٥٢ (محمد محسن الفيض الكاشاني، الوافي، ج ٥ ص ١٧٨٠.
- ٥٣ (أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- ٥٤ (أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- ٥٥ (علي الحسيني الميلاني، تحقيق في نفي التحريف، ص ٧٩.
- ٥٦ (أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٢٦.
- ٥٧ (محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٢، ص ١١٤ - ١١٥.
- ٥٨ (محمد جواد البلاغي النجفي، الاء الرحمن في تفسير القرآن، دار التراث العربي، بيروت - لبنان، ج ١: ص ٢٦.
- ٥٩ (ابي الحسن علي بن إسماعيل الاشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج١، ص ١١٩ - ١٢٠.
- ٦٠ (رحمة الله بن خليل الرحمن العثماني الكيراني، اظهر الحق، دوحة - قطر، ج ٢، ص ٢٠٦.
- ٦١ (محمد الغزالي، دفاع عن العقيدة والشرعية ضد مطاعن المستشرقين، ط٧، نهضة مصر، ٢٠٠٥م، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
- ٦٢ (الدكتور محمد عبدالله دراز، مدخل الى القارن الكريم، دار القلم، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٣٩.
- ٦٣ (شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج١، ص ٢٦.

- ^{٦٤} (نفس المصدر، ص ٢٧.
- ^{٦٥} (عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج ٤، ص ٢٦٠.
- ^{٦٦} (ابن الخطيب، الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج ١، ص ١٦٣.
- ^{٦٧} (الدكتور مصطفى زيد، النسخ في القرآن، المجلد الأول، ط ٣، دار الوفاء، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٨٣.
- ^{٦٨} (الدكتور محمد التيجاني السماوي، لأكون مع الصادقين، ط ١٠، مؤسسة انصاريان، ايران، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٨.
- ^{٦٩} (مركز الرسالة، سلامة القرآن من التحريف، ص ٧١.
- ^{٧٠} (نفس المصدر.
- ^{٧١} (إبراهيم بن موسى ابي إسحاق الشاطبي، (ت: ٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، ج ٤، ص ٢٦٠.
- ^{٧٢} (مناع خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ٢٣٧.
- ^{٧٣} (ينظر: محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي، (ت: ٤٩٠هـ)، أصول السرخسي، ج ٢، ص ٦٧.
- ^{٧٤} (الاحكام للامدي، ج ٣، ص ١٣٩. أصول السرخسي، ج ٢، ص ٦٧.
- ^{٧٥} (ينظر: مركز الرسالة، سلامة القرآن من التحريف، ص ٧٣.
- ^{٧٦} (ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٣٩-٤٠.
- ^{٧٧} (نفس المصدر، ص ٣٦.
- ^{٧٨} (محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٦١.
- ^{٧٩} (محمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، ط ٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٨هـ، ص ٢٣.
- ^{٨٠} (ينظر: محمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، ص ٢٥-٢٧.
- ^{٨١} (سورة الأحزاب: الآية ٥٦.
- ^{٨٢} (سورة البينة: الآية ١-٤.
- ^{٨٣} (شهاب الدين الالوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٥.
- ^{٨٤} (شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، سير اعلام النبلاء، تحقيق شعيب الارنؤوط، ج ٢، ص ١٣٥.
- ^{٨٥} (نفس المصدر، ص ١٤٠.
- ^{٨٦} (محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مستدرك على الصحيحين، الحديث/ ٤٤٩٧، ج ٣، ص ٩٢.
- ^{٨٧} (دكتور عادل عباس النصراني، إشكالية النسخ في القرآن، ط ١، الرافدين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧م، ص ١٧.
- ^{٨٨} (الدكتور صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
- ^{٨٩} (الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، النسخ في القرآن العظيم، ص ٦٤.
- ^{٩٠} (محمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، ص ٣٠.
- ^{٩١} (عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربع، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج ٤. ٢٦٠.
- ^{٩٢} (ينظر: علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف، ص ٢٩٠. ومحمد هادي معرفة، صيانة القرآن من التحريف، ص ٣٠.
- ^{٩٣} (محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي، أصول السرخسي، ج ٢، ص ٧٨ - ٧٩.
- ^{٩٤} (لابن الخطيب، الفرقان، ط ١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، ص ١٥٧.
- ^{٩٥} (محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ج ١٢، ص ١٢٥.
- ^{٩٦} (محمد رضا المظفر، (ت: ١٣٨٣هـ)، أصول الفقه، ط ٧، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٣٤هـ، ج ٣، ص ٥٦.
- ^{٩٧} (أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ط ٨، انوار الهدى، ١٤٠١هـ - ١٩٩٣م، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.